



مرسوم تنفيذي رقم 24-92 مؤرخ في 12 شعبان عام  
1445 الموافق 22 فبراير سنة 2024، يحدد شروط  
وكيفيات الاستخلاف وتفويض الإمضاء وتعيين  
الأمريين بالصرف المكلفين.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 112-5 و 141  
(الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي  
الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق  
بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

### التفويض بالإمضاء

**المادة 5:** يمكن الأمر بالصرف أن يفوض، في حدود صلاحياته وتحت مسؤوليته، إمضاءه إلى عون عمومي يخضع مباشرة لسلطته، ويشغل منصبا عاليا.

**المادة 6:** يؤهل المفوض بإمضاء الوثائق المتعلقة بعمليات النفقات والإيرادات وعمليات الممتلكات المحددة في محرر التفويض.

ويتعين إبلاغ المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي المختص بمحرر التفويض بالإمضاء.

**المادة 7:** ينتهي التفويض تلقائيا بمجرد انتهاء صلاحيات المفوض أو وظيفة المفوض إليه.

### التكليف

**المادة 8:** في حالة شغور مؤقت لمنصب الأمر بالصرف، يتم تكليف أمر بالصرف بالنيابة من قبل السلطة الوصية من بين الأعوان العموميين المؤهلين في القطاع المعني لضمان استمرارية الخدمة.

**المادة 9:** يتم إعلان حالة الشغور المؤقت لمنصب الأمر بالصرف في الحالات الآتية:

- عدم وجود أمر بالصرف معين وفقا للتنظيم،
- مغادرة الأمر بالصرف،
- غياب مستخلف.

**المادة 10:** يتعين تأهيل واعتماد الأمرين بالصرف المكلفين من طرف الوزير المكلف بالمالية لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة.

**المادة 11:** يجب أن يتضمن ملف التأهيل والاعتماد المعد من طرف السلطة الوصية، الوثائق الآتية:

- طلب التأهيل والاعتماد،
- مقرر تعيين الأمر بالصرف المكلف.
- ويتم تجديد التأهيل والاعتماد وفق الأشكال نفسها.

**المادة 12:** يجب أن تكون محررات الاستخلاف والتفويض بالإمضاء والتأهيل والاعتماد حسب النماذج المبينة في الملاحق الأول والثاني والثالث بهذا المرسوم.

**المادة 13:** تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 268-97 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1418 الموافق 21 يوليو سنة 1997 الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها ويضبط صلاحيات الأمرين بالصرف ومسؤولياتهم.

**المادة 14:** تسري أحكام هذا المرسوم بعد ستة (6) أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**المادة 15:** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 شعبان عام 1445 الموافق 22 فبراير سنة 2024.

محمد النذير العرابوي

- وبمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- بمقتضى القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، لا سيما المادة 14 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-404 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 11 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-268 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1418 الموافق 21 يوليو سنة 1997 الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها ويضبط صلاحيات الأمرين بالصرف ومسؤولياتهم،

### يرسم ما يأتي:

**المادة الأولى:** تطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكميات الاستخلاف وتفويض الإمضاء، وتعيين الأمرين بالصرف المكلفين.

**المادة 2:** يعتبر أمرا بالصرف، بمفهوم هذا المرسوم، كل عون عمومي معين أو منتخب أو مكلف بهدف تولى برمجة وتوفير الاعتمادات المالية وتوزيع و/أو تنفيذ العمليات الميزانية والمالية والممتلكات، طبقا لأحكام المادة 4 من القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

### الاستخلاف

**المادة 3:** يمكن الأمرين بالصرف تعيين مستخلف مسبقا، الذي يجب أن ينتمي إجباريا إلى الإدارة أو الهيئة العمومية المعنية ويشغل منصبا عاليا، من أجل ضمان استمرارية الخدمة.

وفي حالة غياب أو وجود مانع مؤقت ومبرر للأمر بالصرف، يمارس المستخلف مهامه كأمر بالصرف في حدود الصلاحيات الموكلة إليه بموجب محرر الاستخلاف.

**المادة 4:** يسري مفعول محرر الاستخلاف هذا، اعتبارا من اليوم الرابع (4) للغياب أو لوجود المانع، ولا يمكن أن تتجاوز فترة الاستخلاف ثمانية وتسعين (98) يوما.

ويتعين إبلاغ المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي المختص بمحرر الاستخلاف.

## الملحق الأول

### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مقرر رقم ..... مؤرخ في .....

#### يتضمن تعيين المستخلف

إن الأمر بالصرف،

- بمقتضى القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 07-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، لا سيما المادة 14 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-24 المؤرخ في 12 شعبان عام 1445 الموافق 22 فبراير سنة 2024 الذي يحدد شروط وكيفيات الاستخلاف وتفويض الإمضاء وتعيين الأمرين بالصرف المكلفين، لا سيما المادتان 3 و4 منه،

- وبمقتضى .....<sup>(1)</sup>.

#### يقرر ما يأتي :

**المادة الأولى :** يعين (السيد/السيدة).....، (المنصب/الوظيفة) ..... كأمر بالصرف مستخلف على .....<sup>(2)</sup>.

**المادة 2 :** يتولى المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي المختص، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر.

#### الأمر بالصرف

حرر ب..... في .....

(1) ذكر نص التعيين.

(2) ذكر الميزانية المعنية.

## الملحق الثاني

### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مقرر رقم ..... مؤرخ في .....

يتضمن تفويض الإمضاء

إن الأمر بالصرف،

- بمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، لا سيما المادة 14 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 24-92 المؤرخ في 12 شعبان عام 1445 الموافق 22 فبراير سنة 2024 الذي يحدد شروط وكيفيات الاستخلاف وتفويض الإمضاء وتعيين الأمرين بالصرف المكلفين، لا سيما المواد 5 و6 و7 منه،

- وبمقتضى .....(1).

**يقرر ما يأتي :**

**المادة الأولى :** يفوض إلى (السيد/السيدة).....، (المنصب/ الوظيفة )..... الإمضاء على .....(2).

**المادة 2 :** يتولى المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي المختص، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر.

**الأمر بالصرف**

حرر ب.....في.....

(1) ذكر النص المتعلق بتعيين المفوض.

(2) ذكر صلاحيات المفوض.

## الملحق الثالث

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## وزارة المالية

مقرر رقم ..... مؤرخ في ..... يتضمن - التأهيل  
- الاعتماد

إنّ وزير المالية،

- بمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، لا سيما المادة 14 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 24-92 المؤرخ في 12 شعبان عام 1445 الموافق 22 فبراير سنة 2024 الذي يحدد شروط وكيفيات الاستخلاف وتفويض الإمضاء وتعيين الأمرين بالصرف المكلفين، لا سيما المواد 8 و9 و10 و11 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ..... المؤرخ في ..... والمتعلق بكيفيات ممارسة الرقابة الميزانية،

- وبمقتضى المقرر رقم ..... والمتضمن تكليف (السيد/السيدة) ..... كأمر بالصرف بالنيابة،

## يقرّر ما يأتي

**المادة الأولى :** يؤهل / يعتمد (السيد/السيدة) ..... كأمر بالصرف مكلف على ميزانية .....<sup>(1)</sup>. لتنفيذ عمليات النفقات والإيرادات وعمليات الممتلكات.

**المادة 2 :** يتولى المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي المختص، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر.

حرّر بـ ..... في.....

(1) ذكر الميزانية المعنية.